# التصديق الالكتروني واهميته في تطوير المدن والمجتمعات الى مدن ومجتمعات ذكية

**Mohammed Riyadh Faisal**
**Assistant lecturer**
**Alkitab College**
**Iraq**
**Mohammad_m900@yahoo.com**

**Munadil K. Faaeq**
**Visiting Senior lecturer**
**School of Business Management, University**
**Utara Malaysia, Malaysia**
**munadil@uum.edu.my**

**المقدمة**

الخدمات الالكترونية مجال مستمر في الاتساع مادام العنصر البشري يوظف الالة والتكنولجيا لخدمته.وحاليا وخلال الثورة التكنلوجية فان الخدمات الالكترونية تتوسع وتتنوع بتوسع وتنوع الحاجات التي تنشئ الخدمات الالكترونية لخدمتها.والخدمات الالكترونية العامة مجال ليس من السهولة تحديده. والقضاء الالكتروني وبشكل خاص التصديق الالكتروني احد اهم الخدمات التي يجب توافرها ودعمها في المجتمعات الذكية سواء في الدول المتطورة او النامية على حد سواء. والقضاء الالكتروني واحد من اهم المجالات الحديثة في مجال الخدمات الالكترونية المعاصرة. والتصديق الالكتروني واحد من ام هذه التطبيقات الحديثة في مجال القضاء الالكتروني. لذلك فإن باستخدام التصديق الالكتروني فان البيانات تكون أكثر أمنا ودقة من الحالة القديمة (العادية). حيث ان التصديق الالكتروني يقلل الوقت والمجهود والتكلفة من جهة ومحاولة تطوير الخدمات المقدمة في ظل التقدم التكنلوجي المستمر من جهه اخرى.

# Electronic certification and its importance in developing cities and societies into smart cities and societies

Abstract
Electronic services are an expanding field as long as the human being employs the machine and technology to serve it. Currently, during the technological revolution, electronic services expand and diversify with the variety and variety of needs. Electronic public services are not easy to define and determine. Electronic-Judiciary and, in particular, electronic certification is one of the most important services that must be available and supported in smart communities, in both developed and developing countries alike. E-Judiciary is one of the most important modern fields in the field of smart societies. Electronic certification is one of the fundamental applications in the field of E-Judiciary. Therefore, by using electronic certification, the data will be more secure and accurate than the old way (traditional way). Moreover, electronic certification reduces the transection time, effort and cost on the one hand and tries to develop the services provided in light of the continuous technological progress from the other hand.

**الكلمات المفتاحية: الخدمات الالكترونية، القضاء الالكترونية ، التصديق الالكترونية .**

**التطبيقات الإلكترونية في العراق**

في العراق، هناك العديد من التطبيقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (IT) نذكر من هذه الأعمال الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، والتوظيف الإلكتروني كأمثلة على خدمات الحكومة الالكترونية. ويقال ان تطبيق الصحة الإلكترونية في العراق لا يزال في مرحلة التخطيط حاليا، كما ان البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بمقدار غير كافية خاصة في المجال الصحي. وفي ضوء ذلك، تعمل وزارة الصحة و المنظمات الإنسانية معا من أجل خطة استراتيجية لتحسين الوضع ( UN ESCWA و، 2007). مزيد من التوضيح معطى في الشكل 1

كما هو موضح أدناه.

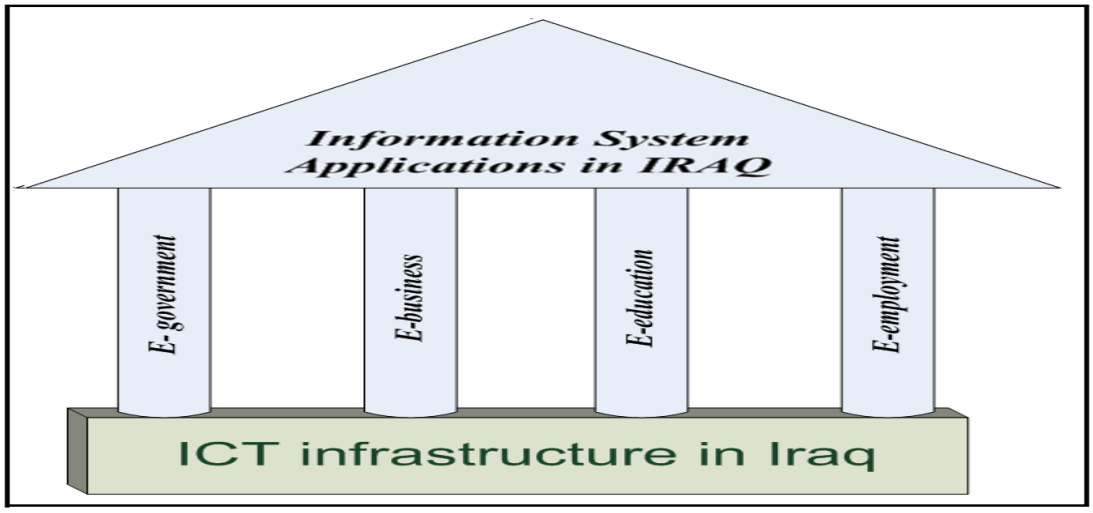


شكل رقم(1)

*النظم المعلوماتية في العراق*

Source: UN and ESCWA, (2007).

**-الأعمال الإلكترونية**

أشارت الأمم المتحدة في العام (2007) الى أن النظام المصرفي في العراق قديم وغير محدث. وبالتالي، يصبح من الصعب على مثل هذا النظام ان يساير التحرك السريع للتنمية في عالم نظم المعلومات. وعلى الصعيد الدولي فان البنوك الأجنبية، ولا سيما تللك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد توقفت عن القيام بصفقات تجارية مع العراق، ومع سعر الصرف الحالي للدولار (USD)، حيث ان التعامل التجاري صعب للغاية في معظم البنوك المحلية مع بعض الاستثناءات للمصارف الخاصة التي تفتح حسابات لتبادل الدولار وأيضا تقوم ببعض معاملات تحويل الأموال.

والأعمال الإلكترونية (التجارة الإلكترونية) تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات التجارية التقليدية، ولكن مع الحالة الراهنة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق، هناك حاجة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد (الأمم المتحدة، 2007). ولذلك، بعد الإجراءات الازمة لتحقيق حالة متقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق، سوف تستخدم الأعمال الإلكترونية على نطاق واسع. فالمشروع الحالي ذو الأهمية القصوى للأمم المتحدة في العراق هو استخدام النظام الإلكتروني للمشتريات. ومن المتوقع أن يدعم هذا المشروع من قبل دول أجنبية، وسيساعد في نهاية المطاف في إعادة بناء العراق (UN ESCWA و، 2007).تاريخيا، اذ يعد واحدة من أهم المشاريع المصنفة ضمن

فئة الأعمال الإلكترونية في العراق المعروف باسم "العراق التجاري"، والذي يسر لتحسين العلاقات داخل الوكالات المختلفة. يكلف هذا المشروع مليارات الدولارات والتي تصرف علنيا أو سريا لاجل التوزيعات الأزمة إلى المطارات والمستشفيات والاتصالات والمدارس والشركات المنتجة للغاز (UN ESCWA و، 2007).

**– التعليم الإلكتروني**

تعمل وزارة التربية والتعليم على مشروع التعليم إلكتروني لزيادة استخدام أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات في التعليم. واحد من المشاريع التي تنفذها وزارة التربية هو استخدام بوابة إلكترونية لغرض جمع تحديثات وتطبيقات لغرض العمل بها. وكذلك في عام 2007، بعض الأعضاء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) معا لتنفيذ استراتيجية لتحسين عمليات التعليم والتعلم في العراق ، وخاصة من حيث صلته باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. ويتركز هذا البرنامج على القراءة والكتابة والمهارات للأعضاء والمحاضرين، والباحثين في وزارة التربية تحت مظلة برنامج " تطوير المعلم المهني" والتي تهدف للكسب الأمثل من المنافع.

كما ان المراكز المجتمعية متعددة الأهداف التقنية (MTCCs) ايضا عملت جنبا إلى جنب مع الإسكوا في مناطق شمال وجنوب العراق لتحقيق المشروع. لأجل استخدام امثل للانظمة الالكترونية ، اذ نظمت الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي (ICDL) دورة تدريبية والعديد من الاتفاقيات في العراق لدعم قبول هذه التكنولوجيا. كما ان المدربون من منظمات عديدة ملزمون بصورة متساوية على حضور الدورات، وتم تطوير برمجيات لمساعدة المعلمين أثناء وبعد التدريب (UN ESCWA و، 2007).

**–التوظيف الالكتروني**

وقد حاول ممثلون عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في العراق للمساعدة في تطوير نظام قاعدة بيانات على الانترنت لتكون بمثابة بوابة التوظيف الإلكتروني. حيث ان قاعدة البيانات هذه تساعد على توفير أي معلومات مطلوبة عن التوظيف الى المواطنين العراقيين سواء في العراق أو خارجه. أيضا، الموقع الألكتروني الذي سوف يسمح للعراقيين للعثور بسهولة على فرص العمل، هو (العراقيون يعيدون بناء العراق (IRI)) وهو مشروع معتمد من قبل وزارة التخطيط والتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة وهو مشروع مثير للاهتمام وضعت لمراجعة منشأة المشتريات الإلكترونية المستخدمة في توريد معلومات عن مناقصة الحكومة (UN ESCWA و، 2007). كما موضح في الشكل 2 .

مشروع العراقيون يعيدون بناء العراق (IRI).

ملاحظة: وزارة التخطيط: وزارة التخطيط والتنمية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المنظمة الدولية للهجرة: المنظمة الدولية للهجرة. IRI: مشروع العراقيون يعيدون بناء العراق.

مصدر : الأمم المتحدة والإسكوا، 2007

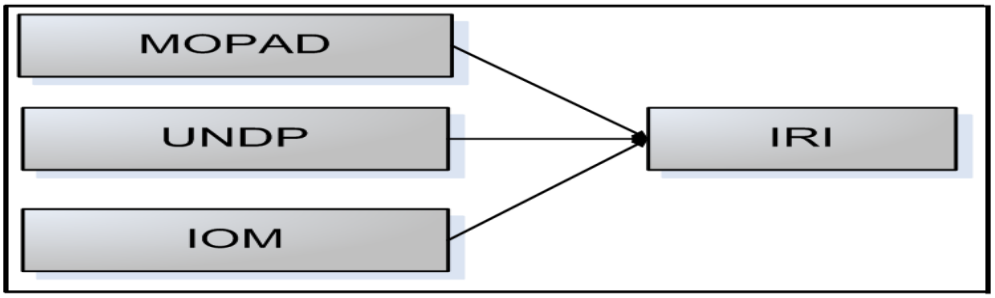


الشكل(2 )

*مشروع العراقيين ينون العراق.*

*Note: MOPAD: Ministry Of Planning And Development. UNDP: United Nations Development Program. IOM: International Organization for Migration. IRI: Iraq's Rebuilding Iraq project.*
Source: UN and ESCWA, 2007

2.4.4 مشروع والمراكز الرئيسية للحكومة الألكترونية في العراق

وتعد وزارة العلوم والتكنولوجيا (MOST) واللجنة العراقية للحاسبات والمعلوماتية (ICCI) اثنتان من المراكز الرئيسية التي عملت معاً من أجل الأرتباط مع وكالات الإدارة العامة بمساعدة الشبكة اللاسلكية ذات النطاق العريض (WBBN) التي كانت تستخدم الشبكة اللاسلكية التي هي بمثابة العمود الفقري لدمج الحكومة الإلكترونية ونظام إدارة المعلومات (UN ESCWA, 2007) .

على الرغم من أن خدمة الحكومة الألكترونية ما زال ينظر على أنها بدائية في العراق، فان الوكالات الحكومية لا تزال يقال بانها بحاجة إلى استثمارات كبيرة لتأمين الإدارة، وتعزيز عملية إعادة هندسة الأعمال، وتحقيق نسخة برمجية مرخصة، وهلم جرا. وفضلا عن مشاريع الحكومة الألكترونية، هناك فوائد أخرى يمكن تحقيقها من تنفيذ خدمات الحكومة الألكترونية في العراق. ومن الأمثلة على ذلك تحسين الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة بين الوكالات، وبالتالي فإنها تزيد من الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين. تقلل الحكومة الألكترونية من تكلفة التشغيل للإدارة الحكومية، مما يجعل ميزانية الحكومة أكثر معقولية و ودية الجماهير. وأخيرا، فإن خدمة G–2–B سوف تعزز وتقوي الاتصال ضمن الوكالات داخل كل مستويات الحكومة و كذلك المجتمع بأسره (UN ESCWA, 2007)

ان استخدام خدمات الحكومة الألكترونية من فوائدها هو مساعدة المواطنين الحصول على خدمات حكوماتهم على أساس كلي، والأهم من ذلك، لمساعدة الحكومة في التركيز على خدمات العملاء وأعمالهم،و المشاركة في التفاعل مع وكالات حكومية أخرى و الزوار والمواطنين. وفي الوقت نفسه، فإنه يساعد في تحسين الشراكات وأيضا يسهل المعرفة / التعلم وذلك للحد من تصاعد الفساد المستشري (UN ESCWA, 2007) .

## المطلب الاول

## ماهية التصديق الالكتروني

ان البحث في ماهية التصديق الالكتروني يتطلب تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول تعريف جهة التصديق الالكتروني وفي المطلب الثاني وظائف التصديق الالكتروني واهميته و كالاتي.

### الفرع الاول

### تعريف التصديق الالكتروني

تتنوع التسميات المطلقة على الجهة المختصة بتصديق التوقيع الإلكتروني ، فقد اطلق عليه تسمية (مزود خدمات التصديق)[7] في حين اطلق عليه مشروع قانون التجارة الالكترونية المصري (جهة اعتماد التوقيع الالكتروني)[8] بينما اطلق عليه المشروع الاردني (جهة مختصة مرخصة او معتمدة لاثبات نسبة التوقيع الالكتروني)[9] واطلق عليه المشرع البحريني (مزود خدمة

[7] المادة الثانية من قانون المعاملات والتجارة الالكترونية لامارة دبي رقم(2) لسنة 2000.
[8] قانون التجارة الالكتروني المصري لسنة 2000.
[9] المادة الاولى من قانون المعاملات الالكترونية الاردني رقم (58) لسنة 2001.

شهادات التصديق)[10]، اما بالنسبة للفقه فقد اختلف بشان تسمية الجهة التي تمنح الشهادة الالكترونية فذهب راي[11] الى تسمية الجهة المانحة للشهادة الالكترونية بـ(الكاتب العدل الالكتروني) و حجة هذا الراي هي ان وظيفة الكاتب العدل الالكتروني تشبه وظيفة الكاتب العدل التقليدي عند توثيقه وتصديقه للسندات الكتابية الاعتيادية في حين ذهب راي اخر[12] الى تسمية الجهة التي تمنح شهادة التصديق الالكترونية بـ(مقدم خدمات التصديق او الشخص الثالث المصادق) وحجة هذا الراي هي ان هناك تمييزا بين الكاتب العدل التقليدي والكاتب العدل الالكتروني ، لان الاخير لايتولى مصادقة جميع المعاملات والعقود ، وانما يعمل ابتداءا في بيئة يغيب عنها الورق وهي بيئة الكترونية ومهمته توثيقه وتامينه .

ونعتقد ان تسمية مزود خدمات التصديق يطلق على الجهة الخاصة والمرخصة بالتصديق، اما اذا كانت الجهة المختصة بالتصديق جهة عامة فيطلق عليها الكاتب العدل الالكتروني ذلك لان وظيفة الكاتب العدل الالكتروني تشبه وظيفة الكاتب العدل التقليدي عند توثيقه للسندات الكتابية سواء فيما يتعلق باجراءات التوثيق والضمان.

وقد ظهرت جهة التصديق للتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني، لأنه لا بد من وجود جهةٍ موثوقٍ بها لربط شخصٍ أو كيانٍ بعينه بالتوقيع، ويتم ذلك باللجوء إلى طرفٍ ثالثٍ محايدٍ و موثوقٍ به، حيث لا يقتصر دور جهة التصديق على تحديد هوية المتعاملين في المعاملة الإلكترونية، بل تقوم فضلاً عن ذلك بالتحقق .من مضمون التعامل وسلامته، وكذلك جديته وابتعاده عن الاحتيال.[13]

ويقصد بالشخص الثالث المصادق أية هيئة أو جهة عامة أو خاصة تصدر شهادات الكترونية وهي عبارة عن سجل معلوماتي يحتوي على مجموعة تعريفية من المعلومات من هذه المعلومات اسم المستخدم طالب الشهادة واسم سلطة المصادقة المانحة لها وتاريخ صلاحية الشهادة الممنوحة وهذه الشهادات تقوم بوظيفة تشبه بطاقة الهوية ، وهي التعريف عن الشخص الذي يحملها وعن سلطاته وتصادق على توقيعه إلكترونياً وعلى المبادلات (الصفقات) التي يجريها عبر شبكة الانترنيت[14].

أما عن موقف التشريعات في مجال مصادقة الشخص الثالث فقد عرفت المادة (14) من **قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم (78) لسنة 2012** ، الكاتب العدل الالكتروني بانه (الشخص المعنوي المرخص له اصدار شهادات تصديق التوقيع الالكتروني وفق احكام هذا القانون).

## الفرع الثاني

## اهمية مزود خدمة التصديق في تفعيل النظام الالكتروني

تقوم جهة التصديق الالكتروني بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الالكترونية ، ويمكن تلخيص المهام التي تقوم بها جهة التصديق الالكتروني بالاتي :

---

[10] المادة الاولى من قانون التجارة الالكترونية البحريني رقم (28) لسنة 2002.

[11] د.عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص196.

[12] امير فرج يوسف ، التوقيع الالكتروني ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص99 ، سلطان عبدالله محمود الجواري ، مصدر سابق ، ص142.

[13] هلا الحسن ، تصديق التوقيع الالكتروني ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ، المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010 ، ص531

[14] سلطان عبدالله محمود الجواري ، عقود التجارة الالكترونية والقانون الواجب التطبيق(دراسة قانونية مقارنة)، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية القانون في جامعة الموصل ، لسنة 2004 ، ص142.

**اولا** : اصدار وتسلم وحفظ شهادات التصديق الالكتروني باستعمال اليات وبرامج موثوقة من اجل حمايتها من التقليد والاحتيال. ولتحديد هوية المتعاملين في التعاملات الالكترونية وتحديد اهليتهم القانونية للتعامل والتعاقد ، والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته، وكذلك جديته وبعده عن الغش والاحتيال.

**ثانيا** : مسك سجل الالكتروني لشهادات التصديق مفتوح للاطلاع عليه الكترونيا باستمرار من المتعاملين مع الموقعين على المعلومات ذوات العلاقة بما فيها تاريخ تعليق الشهادات او الغائها على ان يلتزم بحمايته من كل تغيير غير مشروع.

**ثالثاً** : ضمان صحة المعلومات المصادق عليها في الشهادة في تاريخ تسليمها والصلة بين الموقع ومنظومة التدقيق والمراجعة الخاصة بتوقيعه وانفراد الموقع بمسك منظومة انشاء توقيعه الالكتروني.[15]

**رابعاً** : تقوم بالاضافة الى اصدار التوقيع الرقمي – الالكتروني – وشهادات توثيق هذا التوقيع التي تشهد بمقتضاها على صحته ونسبته الى من صدر عنه، بتعقب المواقع التجارية على شبكة الانترنت للتحري عنها وعن جديتها ومصداقيتها ، واذا تبين لها عدم امن احد المواقع ، فانها تقوم بتوجيه رسالة تحذيرية الى المتعاملين معها ، توضح فيها عدم مصداقية هذه المواقع.[16]

ومما تقدم تأتي اهمية التصديق الالكتروني والمتمثلة بالاتي :

**اولاً** : تدعيم الثقة فيما يتعلق بشخصية المتعاقد: في الحقيقة ان غياب ادارة تؤدي دور المراقب لما يتم على شبكة الانترنت من مبادلات ومعاملات من حيث سلامتها ودرجة دقتها ، مؤدى ذلك انعدام او نقص في الثقة لدى العديد من المتعاملين من خلال تلك الشبكة العالمية ولذا جاء دور التوثيق الالكتروني لتوفير الثقة والاطمئنان بين المتعاملين وبهذا يتحدد جهة التصديق الالكتروني بانه يقوم بدور هام لمنح الثقة في المحررات حتى يمكن استخدامها لاثبات ماتتضمنه من تصرفات قانونية وانبعاث الثقة والطمأنينة للمتعاملين بها.

**ثانياً** : بجانب التأمين يؤدي التوثيق الى المساعدة في تنوير ادراك المستهلك بخصوص الصفقات التي تبرم عبر الانترنت ، وذلك من خلال توفير اعلام حقيقي صادر من جهة محايدة وهي جهة التوثيق وهو مايؤدي الى القضاء على كل عوامل الخوف والقلق لدى المتعامل ، ويدفعه بالتبعية الى الاقدام على استخدام هذه الوسيلة الحديثة في تعاملاته مما يؤدي لمزيد من الثقة والطمأنينة في التعاملات الالكترونية.[17]

**ثالثاً**: ان وظيفة التصديق الالكتروني فرضت نفسها نتيجة الانقلاب الذي احدثته الصفقات غير المادية في نظام الإثبات التقليدي الذي يستند على الدعامة الورقية وقد اطلق على الشخص الثالث المصادق عبارة الكاتب العدل الإلكتروني Notaire (Electroniqne)، الذي يقوم بتصديق العقود الالكترونية التي يلزم القانون إبرامها أمامه. [18]

---

[15] تنظر المادة (10) من قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم (78) لسنة 2012.

[16] حجازي ، د.عبد الفتاح بيومي ، اثبات المعاملات الالكترونية عبر الانترنت ، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ، 2009 ، ص134.

[17] سلطان ، سمير سعد رشاد ، التصديق الالكتروني (دراسة مقارنة) ،بحث منشور على شبكة الانترنت على العنوان الاتي :
http://demoportal.mans.edu.eg/lawfac/images/files/Magazine/2012/50/14.pdf
**تمت الزيارة في 2013/9/13.**

[18] سلطان عبدالله محمود الجواري ، مصدر سابق ، ص142.

الاستنتاجات

التصديق الالكتروني واحد من اهم واحدث التطبيقات الالكترونية في مجال القضاء.وبتطبيق التصديق الالكتروني فان البيانات تكون اكثر امانا واقل كلفة للخزن.ومن السهولة البحث عن العناصر التي تعود على معاملة التصديق. وباستخدام التكنلوجيا في القضاء فان المعاملات تكون في امان اكثر مما هو في الحالة القديمية الورقية من التلف والتاكل.والتصديق الالكتروني يساعد على تحسين اداء القضاء بشكل ملحوظ وبارز للعيان.وبنفس الوقت فان استخدام التصديق الالكتروني يساعد على تقليل الوقت المهدر. وبالتالي زيادة كفاءة القضاء الكترونيا.

UN, & ESCWA. (2007). National Profile of the Information Society In Iraq .